...مجلس الوزراء يصادق على مشروع قانون "الشيكات دون رصيد"

وطنية (/ar/الاخبار/وطنية) / الأربعاء، 22 ماي 2024 17:02

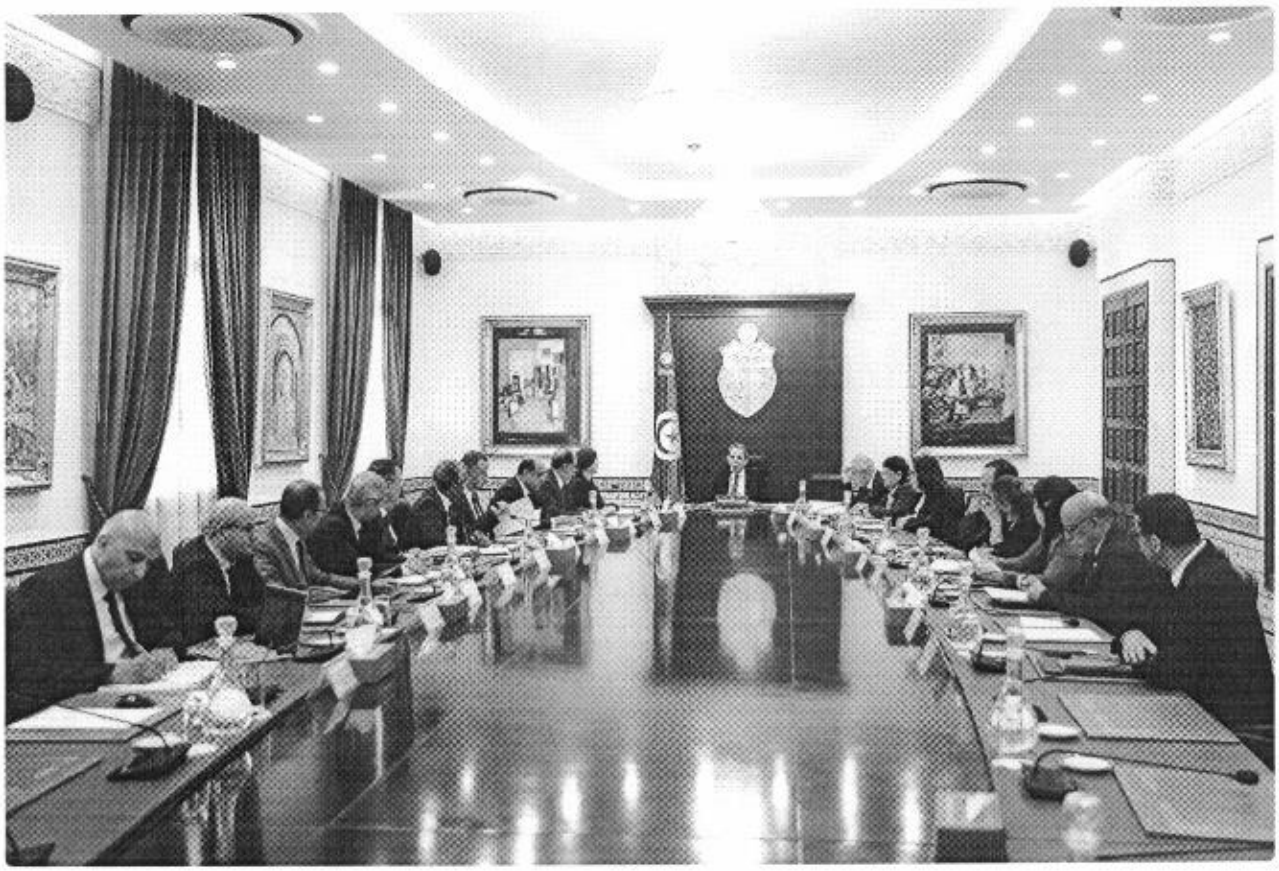

بالنيّابة عن رئيس الجمهورية قيس سعيد، تولى رئيس الحكومة أحمد الحشّاني صباح اليوم الاربعاء 22 ماي 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، الإشراف على اجتماع مجلس الوزراء الذي خصّص للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية.

وفي افتتاحه للمجلس، نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين الموشرات الاقتصادية، مذكرا بان الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الاخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من الموسسات الاقتصادية، كما ثمّن رئيس الحكومة، من جهة اخرى، العمل التّشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة اصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها.

وخلفا لما يتداول، تجدر الإشارة بعد الرجوع الى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024، أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفا. كما تبين ان عدد القضايا التي شملت

المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد اصدروا 11265 شيكا باعتبار ان كل صك يكوّن ملف قضية.

هذا ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي. وفي هذا الاطار، تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص:

مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف
التنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة
تجريم تسلم الشيك على وجه الضمان
اقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة
مراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة
توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

وبعد التداول، صادق المجلس على مشروع القانون المعروض ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشع...

مجلس الوزراء يصادق على مشروع تنقيح الفصل 411 من المجلة الجزائية

moufida Jornaliste

4–5 minutes

---

image_title#

صادق مجلس الوزراء، صباح اليوم الاربعاء 22 ماي 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، على مشروع القانون المتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب، وذلك خلال اجتماعه باشراف رئيس الحكومة احمد الحشاني الذي تراس المجلس بالنيّابة عن رئيس الجمهورية قيس سعيد.

ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.

وفي هذا الاطار، تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص:

مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف

التنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة

تجريم تسلم الشيك على وجه الضمان

اقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة

مراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة

توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

وفي افتتاحه للمجلس، نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين الموشرات الاقتصادية، مذكرا بان الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الاخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من الموسسات الاقتصادية، كما ثمّن رئيس الحكومة، من جهة اخرى، العمل التشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة اصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها.

واشارت رئاسة الحكومة الى انه وخلفا لما يتداول، وبعد الرجوع الى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024، فان العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفا.

كما تبين ان عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد اصدروا 11265 شيكا باعتبار ان كل صك يكوّن ملف قضية.

مقالات ذات صلة

رئاسة الحكومة تقول ان العدد الجملي للمودعين بالسجون بسبب إصدار شيك دون رصيد يبلغ 496 فردا فقط

4–5 minutes

أخبار وطنية **رئاسة الحكومة تقول ان العدد الجملي للمودعين بالسجون بسبب إصدار شيك دون رصيد يبلغ 496 فردا فقط**

نشر في 22 ماي 2024 (17:22)

بالنيّابة عن رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد، تولى رئيس الحكومة السيد أحمد الحشاني صباح اليوم الاربعاء 22 ماي 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، الإشراف على اجتماع مجلس الوزراء الذي خصّص للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية.

وفي افتتاحه للمجلس، نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين الموشرات الاقتصادية، مذكرا بان الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الاخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من الموسسات الاقتصادية، كما ثمّن رئيس الحكومة، من جهة اخرى، العمل التشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة اصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها.

وخلفا لما يتداول، تجدر الإشارة بعد الرجوع الى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024، أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة

إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفا. كما تبين ان عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد اصدروا 11265 شيكا باعتبار ان كل صك يكوّن ملف قضية.

هذا ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.
وفي هذا الاطار، تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص:

- مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف

- التنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة

- تجريم تسلم الشيك على وجه الضمان

- اقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة

- مراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة

- توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

وبعد التداول، صادق المجلس على مشروع القانون المعروض ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب.

مجلس الوزراء يصادق على مشروع تنقيح الفصل 411..وهذه أبرز المراجعات

21:29 2024/05/22

صادق مجلس الوزراء المنعقد اليوم الأربعاء 22 ماي 2024، بقصر الحكومة بالقصبة، على مشروع القانون المتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية (الخاص بالشيك دون رصيد)، "ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب".

و نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين المؤشرات الإقتصادية، مذكرا بان الإقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الأخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من المؤسسات الإقتصادية.

كما ثمّن رئيس الحكومة، من جهة اخرى، العمل التّشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة إصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها، وفق ما جاء في بلاغ لرئاسة الحكومة.

ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.

و تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص مراجعة العقوبات السجنية

والمالية في اتجاه التخفيف والتنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة وتجريم تسلم الشيك على وجه الضمان واقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة ومراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة وتوسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

من جهة أخرى أشار البلاغ إلى أنّ الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر أفريل 2024، تُظهر أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا، منهم 292 محكوما، و 204 موقوفين، وذلك خلافا لما يتمّ تداوله وفق نصّ البلاغ.

وأوضحت رئاسة الحكومة أنّ عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد بلغت 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد أصدروا 11265 شيكا باعتبار ان كل صك يكوّن ملف قضية.

تضمن مراجعات وعقوبات بديلة للسجن: المصادقة على مشروع قانون 'الشيكات'

17:26 2024/05/22

صادق مجلس الوزراء اليوم الأربعاء 22 ماي 2024 على مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية، ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب.

ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.

وفي هذا الاطار، تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص:

*مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف

*التنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة

*تجريم تسلم الشيك على وجه الضمان

*إقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة

*مراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة

*توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

وفي افتتاحه لاجتماع مجلس الوزراء بالقصبة، نوّه رئيس الحكومة أحمد الحشاني بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين الموشرات الاقتصادية، مذكرا بان الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الاخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من الموسسات الاقتصادية.

رئاسة الحكومة كشفت عن تفاصيل التعديلات: مجلس الوزراء يصادق على مشروع تنقيح الفصل 411 المعروف بـ" قانون الشيك بلا رصيد "

قسم الأخبار

22 مايو، 2024

الشارع المغاربي: اعلنت رئاسة الحكومة اليوم الاربعاء 22 ماي 2024 ان أحمد الحشاني اشرف اليوم نيابة عن رئيس الجمهورية قيس سعيد على اجتماع مجلس الوزراء الذي قالت انه خصّص للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية الخاص بجريمة اصدار شيك بلا رصيد والعقوبات المقررة لها.

وأفادت رئاسة الحكومة في بلاغ صادر عنها نشرته بصفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" بأن المجلس صادق بعد التداول على مشروع القانون وكشفت انه "سيتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب".

واشارت الى ان اهم التنقيحات الخاصة بمشروع القانون المذكور "تتعلق اساسا بمراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف والتنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة وتجريم تسلم الشيك على وجه الضمان واقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة ومراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة مع توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب".

وابرزت رئاسة الحكومة انه "خلافا لما يتداول وبعد الرجوع الى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024 بلغ العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك بلا رصيد 496 شخصا منهم 292 صدرت في شانهم احكام و204 موقوفين".

ولفتت الى ان "عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك بلا رصيد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد اصدروا 11265 شيكا باعتبار ان كل صك يكوّن ملف قضية".

يذكر ان لجنة التشريع العام كانت قد استمعت الى النواب اصحاب مبادرة اصدار عفو في جرائم الشيك بلا رصيد.

واثار تاخير النظر في مشروع القانون ، الذي كان محل عدة جلسات بين رئيس الجمهورية قيس سعيد ووزيرة العدل ليلى جفال تساؤلات عن امكانية وجود جهات تضغط بهدف عدم تمريره .

وكان عبد الرزاق حواص الناطق باسم الجمعية التونسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ، قد اكد في تصريحات اعلامية بداية الشهر الجاري ، ان 7200 صاحب مؤسسة موجودون بالسجن بسبب قضايا شيك بلا رصيد.

السابق >

رئاسة الحكومة تكشف عن عدد المودعين بالسجن في قضايا الشيك دون رصيد

21:36 2024/05/22

أكّدت رئاسة الحكومة في بلاغ أنّ العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا، منهم 292 محكوما، و 204 موقوفين، استنادا إلى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر أفريل 2024، وذلك خلافا لما يتمّ تداوله وفق نصّ البلاغ.

وأوضحت رئاسة الحكومة أنّ عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد بلغت 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد أصدروا 11265 شيكا باعتبار ان كل صك يكوّن ملف قضية.

مجلس الوزراء يصادق على مشروع تنقيح قانون الشيك دون رصيد

وجاءت هذه التوضيحات على اثر انعقاد مجلس الوزراء بقصر الحكومة بالقصبة اليوم الأربعاء ومصادقته على مشروع القانون المتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية (الخاص بالشيك دون رصيد)، "ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب".

و نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين المؤشرات الإقتصادية، مذكرا بان الإقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الأخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية

للعديد من المؤسسات الإقتصادية.

كما ثمّن رئيس الحكومة، من جهة اخرى، العمل التّشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة إصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها، وفق ما جاء في بلاغ لرئاسة الحكومة.

ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.

و تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف والتنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة وتجريم تسلم الشيك على وجه الضمان واقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة ومراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة وتوسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

رئاسة الحكومة: 496 مُودعا بالسجون بسبب 'شيك' دون رصيد

17:41 2024/05/22

أكدت رئاسة الحكومة في بلاغ اليوم الأربعاء 22 ماي 2024 أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفا، وذلك بعد الرجوع إلى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024.

وحسب رئاسة الحكومة، فقد تبين أن عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد أصدروا 11265 شيكا باعتبار أن كل صك يكوّن ملف قضية.

وصادق مجلس الوزراء اليوم الأربعاء 22 ماي على مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية، ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب.

ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.

nessma.tv

رئاسة الحكومة: 496 مُودعا بالسجون بسبب شيكات دون رصيد

نسمة

~2 minutes

كشفت رئاسة الحكومة في بلاغ اليوم الأربعاء 22 ماي 2024 أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفا، وذلك بعد الرجوع إلى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024.

وحسب رئاسة الحكومة، فقد تبين أن عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد أصدروا 11265 شيكا باعتبار أن كل صك يكوّن ملف قضية.

وصادق مجلس الوزراء اليوم الأربعاء 22 ماي على مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية، ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب.

ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.

nessma.tv

مجلس الوزراء ينظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية

نسمة

4–5 minutes

خصص مجلس الوزراء المنعقد اليوم الاربعاء برئاسة رئيس الحكومة أحمد الحناشي نيابة عن رئيس الجمهورية قيس سعيد، للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية.

وفي افتتاحه للمجلس، نوّه رئيس الحكومة وفق بلاغ صادر عن رئاسة الحكومة ، بالمجهودات المبذولة من قبل كل المتدخلين لتحسين المؤشرات الاقتصادية، مذكرا بان الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الاخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من الموسسات الاقتصادية كما ثمّن رئيس الحكومة، من جهة اخرى، العمل التشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة إصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها وتجدر الإشارة بعد الرجوع إلى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر أفريل 2024، أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفا.

كما تبين أن عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد أصدروا 11265 شيكا باعتبار أن كل صك يكوّن ملف قضية.

ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الأعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.

وفي هذا الاطار، تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص :

مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف

التنصيص على إمكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة

تجريم تسلم الشيك على وجه الضمان اقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة

مراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب

وبعد التداول، صادق المجلس على مشروع القانون المعروض ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب

عاجل : رئاسة الحكومة تصادق على مشروع قانون يتعلق بتنقيح قانون الشيكات دون رصيد

4–5 minutes

عاجل : رئاسة الحكومة تصادق على مشروع قانون يتعلق بتنقيح قانون الشيكات دون رصيد

بالنيّابة عن رئيس الجمهورية قيس سعيد، تولى رئيس الحكومة أحمد الحشّاني صباح اليوم الاربعاء 22 ماي 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، الإشراف على اجتماع مجلس الوزراء الذي خصّص للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية.

وفي افتتاحه للمجلس، نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين الموشرات الاقتصادية، مذكرا بان الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الاخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من الموسسات الاقتصادية، كما ثمّن رئيس الحكومة، من جهة اخرى، العمل التشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة اصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها.

وخلفا لما يتداول، تجدر الإشارة بعد الرجوع الى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024، أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفا.

كما تبين ان عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد اصدروا 11265 شيكا باعتبار ان كل صك يكوّن ملف قضية.

هذا ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.
وفي هذا الاطار، تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف و التنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة و تجريم تسلم الشيك على وجه الضمان و اقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة و مراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة و توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

وبعد التداول، صادق المجلس على مشروع القانون المعروض ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب.

مجلس الوزراء يصادق على تعديل «قانون الشيك دون رصيد»

تونس – الشروق

صادق مجلس الوزراء أمس على مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية ، وجاء في بيان صادر عن رئاسة الحكومة" بالنيّابة عن رئيس الجمهورية السيد قيس سعيّد، تولى رئيس الحكومة السيد أحمد الحشّاني صباح أمس الاربعاء 22 ماي 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، الإشراف على اجتماع مجلس الوزراء الذي خصّص للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية ".

وأضاف البيان أنه خلال افتتاحه للمجلس، نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين المؤشرات الاقتصادية، مذكّرا بأن الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الأخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من المؤسسات الاقتصادية.

كما ثمّن رئيس الحكومة، وفق ذات البيان ، العمل التّشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة إصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها.

وجاء في البيان أيضا أنه خلافا لما يتداول، تجدر الإشارة بعد الرجوع الى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر أفريل 2024، أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفين. كما تبين أن عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد أصدروا 11265 شيكا باعتبار أن كل صك يكوّن ملف قضية.

وفي تأطير مشروع القانون ، أكد البيان أنه يندرج في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الأعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي. وفي هذا الاطار، تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص:

- مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف
- التنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة
- تجريم تسلم الشيك على وجه الضمان
- إقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة
- مراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة
- توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

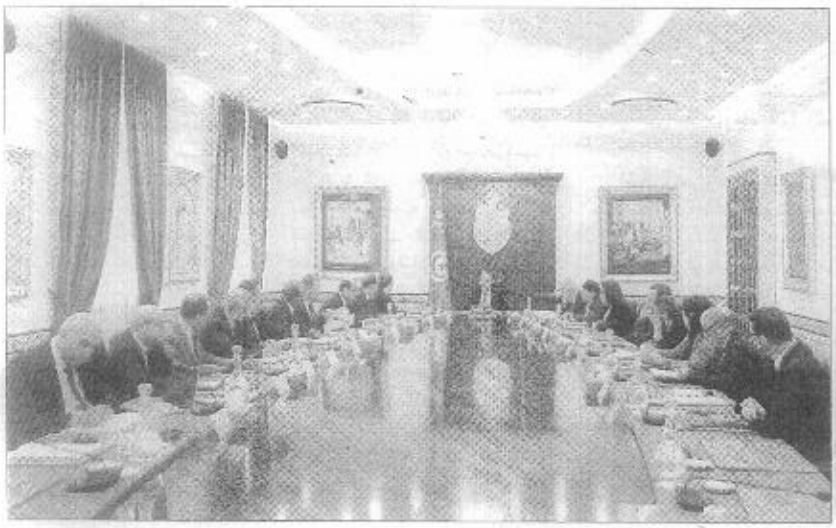

من أشغال مجلس الوزراء

أشرف عليه رئيس الحكومة بالنيابة عن رئيس الجمهورية:

مجلس الوزراء يصادق على مشروع قانون يتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية

بالنيّابة عن رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد، تولى رئيس الحكومة السيد أحمد الحشاني صباح أمس الاربعاء بقصر الحكومة بالقصبة، الإشراف على اجتماع مجلس الوزراء الذي خصّص للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية.

وفي افتتاحه للمجلس، نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين المؤشرات الاقتصادية، مذكرا بان الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الاخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من المؤسسات الاقتصادية، كما ثمّن رئيس الحكومة، من جهة اخرى، العمل التّشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح احكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة اصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها.

وخلفا لما يتداول، تجدر الإشارة بعد الرجوع الى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024، أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودع منهم 292 محكوم وعدد 204 موقوف. كما تبين ان عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودع قد اصدروا 11265 شيك باعتبار ان كل صك يكوّن ملف قضية.

هذا ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الاعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كاتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي. وفي هذا الاطار، تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص:

- مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف
- التنصيص على امكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة
- تجريم تسلم الشيك على وجه الضمان
- اقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة
- مراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة
- توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

وبعد التداول، صادق المجلس على مشروع القانون المعروض ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب.

بعد أشهر من التأخير.. أخيرا مجلس الوزراء يصادق على مشروع تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية:

496 مُودعين في السجون بسبب الشيكات دون رصيد وأكثر من 11 ألف قضية

• نحو استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة ومراجعة العقوبات السجنية والمالية وتوسيع نطاق إجراءات التسوية

دنيا حفصة

يعد ملف الشيكات دون رصيد من الملفات الشائكة والمعقدة مع تضاعف عدد القضايا المنشورة لدى القضاء وإفلاس عدة مؤسسات صغرى ومتوسطة، مما أجبر الحكومة على إعداد مشروع تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية وقد تم ّ ذلك مؤخرا بعد أشهر من التأخير بالمصادقة عليه أمس من قبل مجلس الوزراء، مشروع حرص عليه كثيرا رئيس الجمهورية قيس سعيد وشدد في آخر جلسة عمل مع الأطراف المعنية عقدت بتاريخ 17 ماي الجاري على أن إعداد هذا المشروع استغرق من الوقت الكثير ولم يعد يحتمل التأخير وأذن بأن يُعرض على مجلس الوزراء للتداول فيه ثم عرضه على مجلس نواب الشعب مع طلب استعجال النظر فيه.

بعد 5 أيام من انعقاد جلسة العمل ودعوة رئيس الجمهورية، صادق مجلس الوزراء أمس بإشراف رئيس الحكومة أحمد الحشاني بالنيّابة عن رئيس الجمهورية، على مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب، وقد ثمّن رئيس الحكومة العمل التّشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد المشروع والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة إصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها. ويندرج هذا المشروع في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الأعمال وملائمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كإتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي.

292 محكوما و204 موقوفين

تضمن مشروع القانون المعروض على مجلس الوزراء عدة تنقيحات تتعلق بمراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف مع التنصيص على إمكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة وتجريم تسلم الشيك على وجه الضمان إلى جانب إقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة ومراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة وتوسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب، وفق بلاغ صادر عن رئاسة الحكومة. وقد أشارت رئاسة الحكومة في ذات البلاغ إلى انه خلافا لما يتداول وبعد الرجوع إلى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024، فإن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفا.

كل صك يشكل ملف قضية

كما تبين أن عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد أصدروا 11265 شيكا باعتبار أن كل صك يكوّن ملف قضية. هذا وقد نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين المؤشرات الاقتصادية، مذكرا بان الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الأخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من المؤسسات الاقتصادية.

الحفاظ على حرية المدين وحق الدائن

يهدف هذا المشروع إلى تدعيم الواجبات المحمولة على المصرف وتكريس المسؤولية البنكية، إلى جانب استخدام آليات الدفع والحلول الإلكترونية البديلة وتحسين الممارسات المصرفية بغرض تدعيم معايير أمان التعامل بالشيك وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. كما يرمي هذا المشروع إلى ملائمة السياسة الجزائية مع خصوصية المعاملات المصرفية بالشيك وإرساء نظام لتسوية وضعية من صدرت ضده أحكام قضائية باتة أو من كان محل تتبعات قضائية جارية من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد بما يساهم في الحفاظ على حرية المدين وفي نفس الوقت على حق الدائن.

سبق وأن تعرض رئيس الجمهورية في جلسة 17 ماي الجاري إلى النظام القانوني للشيك في تونس وفي عدد من الدول الأخرى، موضحا أن هذا الفصل وغيره من الفصول إلى جانب قوانين أخرى هي بالحد الأدنى لا توازن فيها بين المصارف والدائنين، من جهة، والمدينين، من جهة أخرى، وأدى تطبيقها إلى وجود حالات يجب وضع حد نهائي لها في أسرع الآجال لانها غير مقبولة على أي مقياس لا على مقياس العدل ولا على مقياس النتائج والآثار التي ترتبت عن الأحكام والقرارات التي صدرت بناء على الفصل المذكور.

مبادرة تشريعية في البرلمان

ملف الشيك دون أثار جدلا كبيرا في البلاد وبسبب تأخير الحكومة في إعداد مشروع تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية، الأمر الذي أجبر عدد من نواب البرلمان على تقديم مبادرة تشريعية تتطلق بالعفو العام في جرائم الشيك دون رصيد مرفوقة بمطلب لاستعجال النظر، ووفق تصريح سابق للنائب ياسين ماضي لديوان أف أم فإن البرلمان قد تقدّم بمبادرة تشريعية نظرا إلى تلكؤ الحكومة في إرسال القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المتعلق بشيكات دون رصيد، حسب قوله. وأوضح النائب أن العفو العام لن يمس بحقوق المستفيد من الشيك مضيفا أن المقاربة بنيت على التوازن بين المدين والمدان. وتحدّد المبادرة المنتفعين بالعفو أي كل من أصدر شيكا دون رصيد أو اعترض على خلاصه في غير الصور المنصوص عليها بالفصل 374 من المجلة التجارية وجرت في شأنه شهادة في عدم الخلاص قبل تاريخ 1 جانفي 2024.

الصباح 23
العدد 23961 السنة 74 - الخميس 23 ماي 2024

في مجلس الوزراء

النظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية

بالنيّابة عن رئيس الجمهورية قيس سعيد، تولى رئيس الحكومة أحمد الحشاني أمس الأربعاء 22 ماي 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، الإشراف على اجتماع مجلس الوزراء الذي خصّص للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية.

وفي افتتاحه للمجلس، نوّه رئيس الحكومة بالمجهودات المبذولة من طرف كل المتدخلين لتحسين المؤشرات الاقتصادية، مذكرا بان الاقتصاد التونسي شهد خلال السنوات الأخيرة العديد من الصعوبات تعلقت أساسا بنتيجة الأزمة الصحية كوفيد 19 خلال سنتي 2020 و2021 وتداعيات اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية خلال سنة 2022 على اقتصاديات الدول والتي أدت إلى تراكم الصعوبات المالية للعديد من المؤسسات الاقتصادية، كما ثمّن رئيس الحكومة، من جهة أخرى، العمل التشاركي والمقاربة المعتمدة في إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية والذي يتضمن بالأساس تعديلا لأركان جريمة إصدار شيك دون رصيد والعقوبات المقررة لها.

وخلفا لما يتداول، تجدر الإشارة بعد الرجوع إلى الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل إلى حدود شهر افريل 2024، أن العدد الجملي للمودعين بالسجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 496 مودعا، منهم 292 محكوما وعدد 204 موقوفا.

كما تبين أن عدد القضايا التي شملت المودعين في قضايا إصدار شيك دون رصيد قد بلغ 11265 قضية أي أن 496 مودعا قد أصدروا 11265 شيكا باعتبار أن كل صك يكوّن ملف قضية.

ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مراجعة التشريعات ذات العلاقة بتحسين مناخ الأعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، كإتباع منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي. وفي هذا الإطار، تضمن مشروع القانون على وجه الخصوص:

* مراجعة العقوبات السجنية والمالية في اتجاه التخفيف
* التنصيص على إمكانية استبدال العقوبة السجنية بعقوبة بديلة
* تجريم تسلم الشيك على وجه الضمان
* إقرار وجوبية ضم العقوبات المحكوم بها بنفس الجلسة
* مراجعة العقوبات السجنية المحكوم بها من محاكم مختلفة
* توسيع نطاق إجراءات التسوية ليشمل بالإضافة إلى مرحلة التتبع والمحاكمة، مرحلة تنفيذ العقاب.

وبعد التداول، صادق المجلس على مشروع القانون المعروض ليتم عرضه في أفضل الآجال على مجلس نواب الشعب.

PRÉSIDENCE DU GOUVERNEMENT

Le Conseil des ministres adopte le projet de loi prévoyant l'amendement de l'article 411

Ce projet de loi prévoit d'alléger les sanctions pénales et financières relatives aux chèques sans provision et stipule la possibilité de remplacer la peine de prison par une peine alternative.

Un Conseil des ministres, tenu hier au Palais du gouvernement, à La Kasbah, sous la présidence du Chef du gouvernement, Ahmed Hachani, a adopté le projet de loi portant amendement des dispositions de l'article 411 du Code de commerce relatif aux sanctions pour émission de chèque sans provision.

Ce projet de loi prévoit d'alléger les sanctions pénales et financières relatives aux chèques sans provision et stipule la possibilité de remplacer la peine de prison par une peine alternative.

Il prévoit également de criminaliser la réception d'un chèque de garantie, décider le principe de cumul des peines prononcées lors d'un même procès, réviser les peines de prison prononcées par différents tribunaux et élargir le champ des procédures de règlement pour l'étendre à la phase d'exécution des sanctions, explique un communiqué de la Présidence du gouvernement.

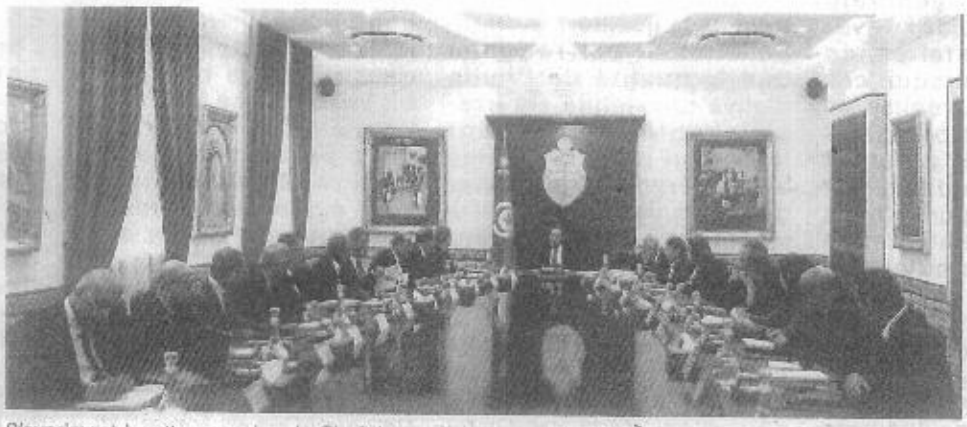

S'exprimant à cette occasion, le Chef du gouvernement a loué l'approche participative adoptée lors de l'élaboration du projet de loi relatif à l'amendement des dispositions de l'article 411 du Code de commerce

Selon des statistiques du ministère de la Justice exposées lors de cette réunion, 204 personnes ont été incarcérées pour délit d'émission de chèque sans provision, à fin avril 2024, sur un total de 496 personnes placées en garde à vue.

Le ministère de la Justice fait état, par ailleurs, de 11.265 plaintes sur fond d'infractions liées à l'émission de chèques sans provision.

S'exprimant à cette occasion, le Chef du gouvernement s'est félicité des efforts déployés par tous les intervenants en vue d'améliorer les indicateurs économiques, rappelant que l'économie tunisienne a fait face, ces dernières années, à plusieurs difficultés résultant, principalement, de la crise sanitaire du Covid-19 (2020 et 2021) et des impacts de la guerre entre la Russie et l'Ukraine. Il a aussi loué l'action participative et l'approche adoptée lors de l'élaboration du projet de loi relatif à l'amendement des dispositions de l'article 411 du Code de commerce.

Ce projet de loi adopté, hier, par le Conseil des ministres sera bientôt soumis au Parlement pour adoption, indique la Présidence du gouvernement dans son communiqué.